دور التصميم العمراني
للفضاء السكني الخارجي في جناح الأحداث
مقاربة نفسية اجتماعية للأحياء السكنية بمدينة الجزائر

د.سليماني جميلة
أستاذة محاضرة
قسم علم النفس وعلوم التربية
والارطوفونيا
جامعة الجزائر 2

ملخص الدراسة:

يهدف البحث الحالي إلى محاولة مناقشة جوانب التصميم العمراني المساعدة في الرفع من مستوى جناح الأحداث بالأحياء السكنية وإبراز أهم المعايير لتصميمية المساهمة في تحسين بيئة الأحياء السكنية من خلال التحليل الايكولوجي لهذه العناصر، بغية خفض فرص الانحراف بها، وتقويم مدى تطبيق هذه المعايير في عدد من الأحياء السكنية المعاصرة بمدينة الجزائر وتحديد جوانب القصور فيها. وقد أشارت نتائج الدراسة.

إلى أن الكثير من المعايير التصميمية التي تساهم في الحد من الجناح قد تم إهمال تطبيقها في غالبية الأحياء السكنية المعاصرة في مدينة الجزائر.

مقدمة:

تلعب الحدود الجغرافية للطفولة المتمثلة في الحي السكني أو الفضاء الخارجي، دورًا هاما في صياغة خبراته وفي تحديد تكيفه مع الأفراد والمواقف. فالحي هو أول مساحة أرضية يكتشفها ويكون جزءا منها وفي نفس الوقت يستفيد منها، حيث يعتبر الحي ميدانًا رئيسيًا للاكتشاف والتفاعل الاجتماعي ويعتبر ثاني محيط ينمو فيه الطفل جسميًا وعاطفيا بعد المحيط الأسري. وتتسع هذه المساحة تدريجيًا عندما يتجول الطفل بعيدًا عن منزله وتمتد فيما بعد أثناء فترة المراهقة لتشمل كامل المجتمع المحلي .

و إذا كان الحي في أبسط معانيه منطقة جغرافية تحدد إقامة الأسرة و تشكل علاقاتها و اختلاطها بالأفراد و الجماعات و بالثقافات و الجنسيات، فانه قد يشكل مصادرا لتكوين بعض الاتجاهات الخاطئة لدى ساكنيه، الأمر الذي يجعل الفرد في مواقف و ظروف تقوده إلى الجناح و الجريمة.

حيث أن التصميم والتخطيط العمراني لبعض هذه الأحياء السكنية وما يترتب عليه، له تأثير كبير على ضعف أو فقد العلاقات الاجتماعية بين السكان وبالتالي ازدياد الفرص المتاحة لارتكاب الجرائم بها.

و قد ارتبطت دراسة الأحياء السكنية السيئة بأحداث العنف و الإرهاب، فكما جاء في تقرير صدر سنة (1994) كشفت منظمة الصحة العالمية النقاب على أن بعض المناطق السكنية تعتبر المسئول الأول عن ازدياد حالات العنف و الإرهاب و الإدمان (عبد المعطي أحمد، 1994).

و نظرا للدور الذي يلعبه التصميم المعماري للحي السكني و مساهمته في تشكيل الجناح، اضطرت سلطات مدينة سنت لويس ميزوري في أمريكا إلى تدمير مشروع "برويتايخوي" للإسكان وذلك بنسفه بعد إخلائه من سكانه الذين انتشرت بينهم الجريمة واستفحل داؤها للدرجة التي لم تفلح معها الإجراءات الأمنية المشددة في التخفيف من حدتها أو القضاء على عناصرها، وذلك بعد أن توصلت نتائج الأبحاث التي أجراها علماء النفس والاجتماع، إلى أن المحرك الرئيسي للجريمة في هذا الحي هو النظام التخطيطي وأسلوب توزيع فراغاته وشكل واجهاته التي اعتمدها المصمم

المعماري لهذا الحي السكني، وهو ما دفع بسكانه إلى امتهان حرفة الإجرام وذلك بما يهيئه لهم من فراغات تحرك نوازع الشر في نفوسهم (بالقاسم، 1990).

و في دراسة قام بها مُحَمَّد الشامري على الأحداث الجانحين بمدينة الرياض على عينة قوامها (n=165) من المحتجزين، أظهرت النتائج أن أغلبية الجانحين يقطنون في مساكن غير ملائمة، و أن هناك علاقة بين الظروف السكنية المتمثلة في الحي السكني الذي تقيم فيه أسرة الجانح و بين انحراف الأحداث (مُحَمَّد الشامري، 1988).

أما في الجزائر فإن قضية جناح الأحداث في ارتفاع مستمر، ففي دراسة قام بها نور الطيب، حول جرائم القتل في المجتمع الجزائري وجد أن عدد القضايا في المحاكم بلغت سنة 1986 791867 قضية مسجلة ومفصول فيها، وارتفع المؤشر بشكل ملحوظ خلال سنة 1987 أي بعد سنة واحدة إلى 951.539 قضية، حيث تؤكد هذه الإحصائيات أن التغيير الاجتماعي السريع تصحبه تغيرات كثيرة غير مرغوب فيها، ووجد أن عامل المتغير الجغرافي أو السكاني يلعب دورا هاما، حيث تقل النسبة في المناطق الصحراوية فإنها ترتفع بشكل ملموس في المناطق الحضرية، وبعبارة أدقّ، كشفت هذه الدراسة أن نسبة الانحرافات ترتفع كلما اقتربنا من المناطق الشمالية للجزائر، كما ترتفع في المراكز الحضرية أين تزداد نسبة السكان.

كما تشير العديد من الدراسات الجزائرية إلى أن نسب كبيرة من المجرمين و الأحداث المنحرفين ينحدرون من اسر تقطن أحياء غير مخططة تفتقر إلى العديد من المرافق الحيوية و الخدماتية، و الغالبية العظمى لساكني هذه الأحياء هم من الفقراء و المعوزين. حيث سجل مكتب حماية الطفولة وجناح الأحداث بمديرية الشرطة القضائية تورط أزيد من (4800) حدث في قضايا جنح خلال السداسي الأول من سنة (2010) على المستوى الوطني. (ثرية. م: الحوار 25 - 09 – 2010).

كما كشفت مصادر قضائية تورط (1500) حدث في قضايا متعلقة بالسرقة خلال الثلاثي الأول لسنة (2008)، تليها الاعتداءات الجسدية الممثلة في الضرب والجرح العمدي بقرابة (800) قضية، مع تسجيل ارتفاع خطير لظاهرة الاعتداء على الأصول، إضافة إلى تعاطي المخدرات وحيازة الحبوب المهلوسة (نفس المرجع).

بالإضافة إلى مشاركة عدد مهم من الجانحين في جرائم التهريب و المخدرات و هي كلها مظاهر جديدة على المجتمع الجزائري بدأت تتعمم و تأخذ لها مكانا في الساحة. حيث أضحى الجزائريون اليوم ينفقون ما يزيد عن 400 مليار سنتيم لشراء الكوكايين حسب إحصائيات 2011، وما يقارب 100 مليار لشراء الهيروبين، و3000 مليار أخرى لشراء أنواع المخدرات المتبقية مثل الحشيش وحبوب الهلوسة ، حيث أكدت دراسة دولية بأن الجزائريين يستهلكون حاليا أكثر من 1 طن من الكوكايين سنويا، حيث تصل قيمة كيلوغرام من الكوكايين إلى 400 مليون. وتشير دراسة أعدّتها الوكالة الدولية لمكافحة المخدرات والجريمة التابعة للأمم المتحدة، إلى أن الجزائر تحتل المرتبة الثانية عربيا في تعاطي الحشيش أو القنب الهندي و الكيف المغربي بعد مصر، بواقع 5 بالمائة من مجموع السكان البالغين. وينفق هؤلاء ما لا يقل عن نصف دولار واحد يوميا على مخدر الحشيش، وهو ما يقفز بإنفاق الجزائريين على الحشيش إلى ما لا يقل عن 3000 مليار سنتيم. وتقول ذات الدراسة إن ما لا يقل عن 5 بالمائة من مجموع السكان يتعاطون بانتظام الحشيش، بينما تتعارض أرقام الديوان الوطني لمكافحة المخدرات مع هذه الإحصاءات، وهو ما يفتح المجال لتفسير الإحصاءات. وأشارت الدراسة إلى أن الجزائر والمغرب تحولتا بسرعة قياسية من دول عبور للمخدرات المنتجة في دول أمريكا اللاتينية إلى دول مستهلكة لهذه المخدرات. موضحة بأن استهلاك الكوكايين، الذي يصل إلى الجزائر عبر الحدود الجنوبية والغربية، تضاعف 20 مرة في الفترة الممتدة بين عامي 1999 و2011، من أقل من 50 كلغ في 1999 إلى 1.40 طن في.2011 ويذهب أغلب الكوكايين الذي يوزع في تونس والمغرب إلى السياح الأجانب، بينما يستهلك الجزائريون أغلب الكوكايين الذين يوزع في الجزائر.

وتشير الدراسة إلى أن أعدادا كبيرة من الأشخاص في دول شمال وغرب إفريقيا ينخرطون في تجارة المخدرات الثقيلة التي قد تشكل في غضون سنوات قليلة 20 بالمائة من حجم استهلاك المخدرات في هذه الدولة. وحذرت الدراسة من انخراط عصابات منظمة من نيجيريا ودول الساحل والجزائر والمغرب في تهريب المخدرات الثقيلة إلى دول غرب أوروبا.

كما أحصت مصالح الشرطة الجزائرية خلال شهر جانفي (2013) في سابقة من نوعها 41قضية قتل و 30 جريمة اغتصاب بمعدل جريمة يومياً، فيما أوقفت خلال نفس الفترة أكثر

من 7 آلاف مواطن بينهم 266 امرأة متورطين في 7140 قضية، تمس الأمن العام والاقتصاد الوطني. وبحسب تقرير الشرطة عن الجرائم في الجزائر خلال شهر جانفي (2013)؛ فإن جريمة الاعتداء على الممتلكات تتصدر قائمة القضايا المعالجة بـ 1692 قضية، تليها قضايا الجريمة المنظمة بـ 1162قضية، ثم الأسرة والآداب العامة بـ 215 قضية، والسكينة العمومية بـ 191قضية، ومخالفات تتعلق بالقوانين الخاصة بـ 888 قضية.

وتشير الحصيلة إلى تسجيل 41 قضية تتعلق بالقتل، و 696 بالضرب والجرح العمدي، و 1402قضية سرقة، و 30 قضية اغتصاب، و 107قضايا تتعلق بتشكيل عصابات، و 148 بتخريب الممتلكات، و 57 بتزوير الوثائق الإدارية.

وحول الجريمة المنظمة؛ أشارت حصيلة الشرطة الوطنية إلى ارتفاع عدد القضايا المعالجة في مختلف الجرائم منها: المتاجرة بالأسلحة والمتفجرات لتسجيلها 194 قضية، تورط فيها 166 شخصا، والتهريب بكل أنواعه بـ 413 قضية أسفرت عن توقيف 200 شخص، والمتاجرة بالمخدرات بـ 289 قضية، وسرقة وتزوير السيارات بـ 43 قضية، أسفرت عن توقيف 60 شخصا.

كما عالجت ذات المصالح بخصوص الهجرة غير شرعية 147 قضية أوقف من خلالها 396 شخصا من مختلف الجنسيات، وبخصوص القضايا التي تمس الاقتصاد الوطني عالجت مصالح الشرطة القضائية خلال نفس الفترة 13 قضية تورط فيها شخصان، فيما تمت معالجة 57 قضية متعلقة بتزوير الوثائق الإدارية، تورط في ارتكابها 91 متهما (**المصدر: حصيلة الشرطة الوطنية، 2013**).

لذلك جاء البحث الحالي بهدف إلقاء الضوء على بعض الجوانب المعمارية و التي نراها ضرورية عند دراسة ظاهرة جناح الأحداث، لكون الدراسات و البحوث المقدمة- في حدود اطلاعنا- في هذا المجال أغفلت هذا الجانب، حيث نجد معظمها ركزت على العوامل الأسرية أو الاقتصادية أو عوامل أخرى.

إن "مفعول الشارع"، له أثر قوي على الأطفال و المراهقين في الوسط الحضري، وقد يتفوق على مفعول الوسط المدرسي أو العائلي، حيث يجد الشباب أنفسهم فيه وكأنهم في حالة تشبه حالة

المنوم مغناطيسياً، لأنه يؤدي إلى محو كل ما ترسخه الأسرة وما تعلمه المدرسة من قيم ومعايير، ويغرس بدلها قيم ومعايير وعادات وتقاليد أخرى مخالفة تماماً لما تعلمه أو ما يكون قد تعلمه. وهكذا تضيع "البوصلة السلوكية" لدى الشباب والناشئة، ويفقدون بذلك المعايير الحضرية السوية، وتنشأ عندهم بدل ذلك" قيم ومعايير الشارع "، تزاحم معايير وقيم الأسرة و المدرسة (أحسن مبارك طالب، 2010، ص: 9).

1- جناح الأحداث:

كلمة الجناح -(بضم الجيم -تعني) الميل للإثم، وأصل ذلك من الجناح الذي هو الإثم، ويسمى الحدث الذي يرتكب هذه الأفعال بالحدث الجانح ويجب تقديمه للمحاكمة وإيداعه في مؤسسة إصلاحية (الطاهر أحمد الزاوي، بدون سنة: ص:538).

و الكلمة مشتقة من الفعل جنح يجنح جناحا وجنوحا وتعني الميل، وهناك كثير من الباحثين في هذا المجال يعبرون بلفظة"جنوح" بدلا من"جناح"، فالجناح لغة يعني الميل نحو الإثم بينما الجناح وإن كان يحمل معنى الميل فإنه يعني مطلق الميل إذ يأخذ عدة معاني أخرى فيقال جنوح الليل أي إقباله. وجنوح الطائر إذا كسر من جناحه ثم أقبل كالواقع اللاجئ إلى موضع (زهرة جاسم، 1992، ص: 148). و الجناح ترجمة لكلمة deliquency في الإنجليزية، délinquance في الفرنسية وهو خروج الشخص على القانون في المجتمع، سواء كان راشدا أو طفلا، لكن عادة ما يستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى جناح الأحداث فقط .(منى جمعة عيسى البحر، 1991). والجناح كمصطلح قانوني ظهر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة (1899) حين أنشئت أول محكمة للأحداث بمقاطعة "كوك". (موزة سعيد زعل، 1992، ص: 89).

و يتمثل انحراف الحدث في مظاهر السلوك غير المتوافق مع السلوك الاجتماعي السوي وينطوى على مجرد مظهر السلوك السيئ مثل الهروب من المدرسة ، مخالطة رفقاء السوء الكذب ... الخ وهذه السلوكيات تسمى انحرافًا . فالحدث المنحرف كما يراه أنصار مدرسة التحليل النفسي إنما هو الذي تسيطر عليه رغبات اللهو على ممنوعات الذات العليا أو بتعبير آخر هو الذي تتغلب

عنده الدوافع الغريزية، والرغبات على القيم، والتقاليد الاجتماعية (شمسة مُحَّد عبد الحميد، 1996، ص:153 – 172).

2- الفضاء السكني الخارجي:

الفضاء السكني الخارجي هو ذلك الحي السكني الذي توجد فيه المساكن أو الوحدات السكنية التي يعيش فيها الأطفال و المراهقين بكل مقوماتها القانونية والإدارية والمادية و هو يضم المباني والطرقات والأسواق والمصانع ومراكز الخدمات الإدارية والأمنية والاجتماعية التي تقع في الحيز الجغرافي الذي يوجد فيه مسكن الطفل و المراهق.

علاقة الفضاء السكني الخارجي بالجناح:

يعتبر الفضاء الخارجي أمرا مهما لكونه يؤدي دورا اجتماعيا، فهو المساحة المشتركة التي تساهم في تكوين شبكة العلاقات الاجتماعية، كما تتيح الفرصة للعب للأطفال و التقاء الشباب. لذلك يؤكد نيومان (1972) Newman أن التصميم المعماري يعد بمثابة تعبير فيزيقي عن النسيج الاجتماعي (Newman, 1972, p : 53).

إلا أن الواقع اليومي لبعض الفضاءات السكنية الخارجية يجعلنا نساند الباحث مورينوف Morenoff الذي يرى أنه في بعض الأحياء الهامشية في المراكز الحضرية انتشرت الكثير من الأنماط السلوكية المنحرفة، وأصبحت هذه الأحياء مراكز لتفريخ الجريمة، ومصدرا رئيسيا لها (Morenoff, 2001). لا يتمكن الصغار في هذه الظروف من الحصول على تربية مناسبة. وهكذا ظهرت في هذه الأحياء عصابات جميع أعضائها من صغار السن.

و قد تمحور نشاط هذه العصابات حول مختلف أنماط السلوك المنحرف من السرقة بأنواعها، إلى المخدرات، إلى الدعارة، إلى الحروب بين العصابات، حروب اتسمت بالعنف، واستخدمت فيها مختلف أنواع الأسلحة، وأدت في أكثر من مناسبة إلى سقوط جرحى وقتلى. وعرفت بعض المدن الغربية أعدادا هائلة من هذه العصابات عدت بالآلاف. وقد وفرت هذه الظروف للباحثين فرصة

جيدة للقيام بكم هائل من الدراسات، وتطورت هذه فيما بعد لما أصبح يعرف بمدرسة شيكاغو لدراسات الجريمة، وهي المدرسة التي طورها عدد من أعضاء هيئة التدريس بجامعة شيكاغو(Reckless, 1933; Show & Mckay, 1942).

و في هذا الصدد يشير الباحث الألماني جورج سمل (George Smimmel) إلى أنه وفي الوسط الحضري يحصل، (وصل سببي)، أو علاقة ارتباطية بين خصائص المحيط الايكولوجي (البيئة المحيطة) وبين الخصائص الشخصية للأفراد الساكنين في محيط حضري معين (Gordon, Marshall ,1996, p. 542).

أما الباحث الكندي أرنست برجس (Ernest, Burgess) فيشير إلى أن الحياة الحضرية تتسم بنسق اجتماعي خاص بها، يبنى أساساً على التنافسية وعلى المراحل الثلاثة لهذا النسق أو النظام، في إطار التنافسية حيث يبدأ:

أ .الغزو(Invasion): أي غزو الأفراد لمنطقة جغرافية معينة.

ب .السيطرة (Domination):أي محاولة السيطرة على تلك المنطقة الجغرافية (دائماً في إطار التنافسية).

ج .الخلافة (Succession): أو التعاقب على السيطرة على الموقع الجغرافي أو المنطقة الجغرافية (Gordon, Marshall, 1996, p. 542).

ويشير الباحث الكندي المختص في علم الإجرام موريس كيسون Cusson, Maurice إلى أن بعض العوامل الاجتماعية والايكولوجية تجعل من بعض أحياء المدن الحضرية "مناطق إجرامية" (Zones criminelles) (Cusson, Maurice, 2004) أما الباحثان الأمريكيان المختصان في علم الإجرام سكوكان ورايسي (Skogan, Reiss) يوضحان كيف تصبح منطقة جغرافية معينة، بؤرة إجرامية، وذلك من خلال الخطوات التالية:

أ- تدهور البنية السكنية، أو تآكل البنية السكنية والمحيط السكني في منطقة سكنية حضرية معينة باستمرار، وهو ما يعني ترك البنايات والمحيط السكني يتدهور ويتآكل بسبب عدم الصيانة والتجديد.

ب- يؤدي ذلك إلى هجرها من طرف سكانها الأصليين، وتنتقل إليها فئات اجتماعية دنيا، (ضعيفة، أو محدودة القدرة الشرائية) فيؤدي ذلك بدوره إلى ضعف عام للخدمات فيها، مما يؤدي بدوره إلى ضعف الضبط الاجتماعي (غياب المؤسسات الاجتماعية).

ج- يتبع ذلك، شيوع اللاأمن، والخوف من الجريمة، وخضوع السكان للضبط الغير الرسمي (سيطرة العصابات الإجرامية على المحيط السكني)، وبذلك يظهر ويشيع محيط" البؤرة الإجرامية" و يترسخ ذلك المحيط السكني في الجريمة والانحراف. (أحسن مبارك طالب، 2010،ص: 10).

و أهم الدراسات التي أجريت في مجال البحوث الايكولوجية الحديثة التي استهدفت كشف العلاقة بين ظروف البيئة (الحي السكني) و طريقة سلوك الأفراد في المنطقة الواحدة، تلك التي قام بها الباحثان الأمريكيان كليفورد شو و مكاي Mckay & Clifford Shaw بمدينة شيكاغو لغرض تحديد المناطق السكانية لمائة ألف من تلاميذ المدارس المنحرفين ومن المجرمين البالغين بهذه المدينة، حيث أثبتت الدراسة بأن معدلات الإجرام بمدينة شيكاغو تختلف من منطقة إلى أخرى و من زمن إلى آخر، فقد لاحظا ارتفاع معدلات الإجرام في بعض مناطق المدينة التي تتميز بكثافة سكانية و اضطراب اقتصادي و تدني مستوى الدخل و تباين في الجنسية و العنصر و صراع بين المستويات الحضارية وزيادة في التحرك السكاني و انتشار مظاهر التشرد و التصدع الأسري و السكن غير اللائق وعدم المبالاة لمجابهة المشاكل المشتركة، إلى غير ذلك من عوامل التفكك الاجتماعي.

كما خلص الباحثان إلى أن معظم أفراد عينة الدراسة يتركزون من حيث إقامتهم في المناطق المحيطة بالمراكز الصناعية لمدينة شيكاغو.(عبد الرحمان مُحَّد أبو توتة 1999، ص 244، 245).

من جهة أخرى ينظر العالم كليفورد شو Clifford Shaw إلى الجناح و الجريمة على أنها نتيجة لا مفر منها مع توسع المدينة و امتدادها، و يرى الايكولوجيين أن المدينة تتوسع لتكون في النهاية خمس حلقات أو أحزمة، و هي:

– الحلقة الأولى: الوسط و المركز، حيث المؤسسات التجارية و المرافق الحيوية، و مقر أول مجموعة نزحت لتكون في المدينة.

– الحلقة الثانية: و تسمى المنطقة الانتقالية، وهي منطقة تدهورت بعد انتعاش ويعيش فيها الطلاب، والعمال، و المهاجرون الجدد، والمنحرفون، والمدمنون، وتجار المخدرات، واللصوص.

–الحلقة الثالثة: و تشمل أحياء بيوتها متشابهة، و يقطنها الموظفون و بعض أصحاب المهن.

– الحلقة الرابعة : و تسمى ضواحي المدينة، و هي أقل ازدحاما و يقطنها أفراد الطبقة الوسطى في بيوت يملكونها.

– الحلقة الخامسة و الأخيرة: ما بعد الضواحي و يقطنها الأثرياء في فلات واسعة.

و يحدد كليفورد شو منطقة الجناح في المنطقة الثانية، و التي توصف بأنها المنطقة الانتقالية، وهي التي تكونت بعد انسحاب الأثرياء منها إلى الضواحي، ونزوح الفقراء إلى الداخل لانخفاض ثمن الإيجار، كما تتميز بكثرة الازدحام، و قدم المباني، و عدم استقرار السكان. كما سجل كليفورد شو ثلاث ملاحظات عن منطقة الجناح (الحلقة الثانية)، وهي:

* تظل معدلات الجناح عالية رغم التغير السكاني السريع.

* انخفاض معدلات الجناح كلما ابتعدنا عن وسط المدينة.

* تختص كل منطقة بنوع أو أنواع معينة من الجنح.

وقد حاول بعض العلماء تشخيص هذا النوع من الأحياء السكنية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بتكوين الجناح و السلوك الإجرامي، و ذكروا الأنواع التالية من الحي الفاسد، و هي:

– الحي الفقير:المزدحم بسكانه الذي يشيع فيه الفقر، و الرذائل الاجتماعية، و ما يصاحب ذلك من سلوك الأفراد و طبيعة العلاقات الاجتماعية بينهم، و بعض العناصر الثقافية الأخرى.

– الحي الفقير جدا: و الذي يطغى فيه الفقر على كل صفة أخرى، بحيث تصبح السرقة البسيطة عملا من أعمال كسب العيش.

– الحي المغلق: الذي تفصله عن بقية أجزاء المجتمع الكبير فوارق اجتماعية واضحة أو عوائق طبيعية، و غالبا ما تقع هذا الأحياء بين منطقتين سكنيتين على مستوى معين من التنظيم الاجتماعي.

– الحي الذي يعيش فيه أشخاص غير متزوجين: و في غرف منفردة مؤجرة، و هذا الحي يجذب خليطا سكانيا يجمع بين أفراد غير متجانسين و من أقليات متعددة بسبب انخفاض أجر السكن فيه.

– حي الأجانب: و هو الحي الذي تتخذه أقلية معينة موطنا لها دائما، و هذه الأحياء تنحدر إلى عزلة اجتماعية كبيرة، تشيع فيها الرذيلة و الجريمة و الجنوح على نطاق واسع.

– الحي الريفي أو النائي: و هو جزء من ريف معين يلجأ إليه بعض المجرمين الهاربين من وجه العدالة طلبا للتستر والاختفاء.

.(http://www.omania.net/avb/printthread.php?t=32396)

وأثبتت دراسة S.&.E. Glueck أن نسبة المنحرفين الذين نشئوا في وسط غير نقي أكبر من نسبة من نشأ منهم في وسط صالح، و أن ازدحام المسكن بوجود أكثر من فردين في كل حجرة، من شانه أن يدفع بالصغير إلى طلب الفسحة و التفريج في عرض الطريق، كما يسهم في نمو بعض الخصائص النفسية السيئة مثل النزعة الهدامة، و استشعار اللذة في الإضرار بالآخرين، و ضعف القدرة على فهم ما يلقى شفويا، والإحساس بالعزلة، و المغالاة في سوء الظن. (رمسيس بهنامز، 1970 ،ص 140).

أما في الجزائر فقد أجريت عدة دراسات في هذا المجال، من بينها دراسة محي الدين مختار (1984) على انحراف الأحداث في الجزائر في مركز إعادة التربية بمدينتي عنابة وقسنطينة، وقد اتبع الباحث المنهج السببي المقارن، لمقارنة مجموعتين اجتماعيتين مختلفتين في السلوك، حيث تمت المقارنة بين مجموعة ارتكبت أفعالا انحرافية مع مجموعة أخرى لم ترتكب تلك الأفعال، وذلك محاولة من الباحث لمعرفة العلاقة الممكنة بين السبب والنتيجة بملاحظة تتابع بعض الأحداث والبحث في البيانات عن العوامل السببية الممكنة.

اختار الباحث عينة عشوائية من مركز إعادة التربية في عنابة وقسنطينة، بالإضافة إلى عينة عشوائية ثانية من تلاميذ المرحلة المتوسطة بمدينة قسنطينة، وهم تلاميذ جاءوا إلى المدرسة من أحياء شبيهة بالأحياء التي جاء منها أفراد المجموعة الأولى.

وقد بلغ عدد أفراد العينة 130 حدثا منحرفا و 130 حدثا عاديا وكانت أهم الأدوات المستخدمة في جمع البيانات من الميدان هي الاستمارة والتي تضمنت 74 سؤلا رئيسا مفتوحا ومغلقا موجهة إلى الأحداث المنحرفين، استمارة ثانية احتوت 54 سؤلا رئيسيا موجهة للأحداث العادين.

ومن النتائج المتحصل عليها هي:

أن نسبة الانحراف ترتفع عند الأحداث الذين تتراوح أعمارهم ما بين (15- 18) سنة، وأن للموطن الأصلي دور هام في الانحراف، كما أن ثلثي المجموعة المنحرفة أسرها تعيش في بيوت قصديرية أو من الطوب ومقابل كل أسرة للمنحرفين تعيش في شقة توجد أسرتان للأسوياء وهذا يعني كون المسكن مترابط وظيفيا مع مزيد من القابلية للانحراف، حيث أن نسبة الأمية مرتفعة جدا في آباء وأمهات المنحرفين.

كما أجرى علي بوعناقة سنة 1982 دراسة على الأحياء غير المخططة في مدينة الجزائر. حيث قام الباحث باختيار عينة عشوائية من سكان الأحياء القصديرية والفوضوية بالإضافة إلى عينة

ثانية من الأحياء المخططة في مدينة قسنطينة، تتراوح أعمار أفراد العينتين ما بين (12-22) سنة وقد بلغ عدد أفراد كل عينة 150 فردا .

وكانت النتائج المتوصل إليها من طرف الباحث على النحو التالي:

- إن شباب الأحياء غير المخططة يعانون من احتقان سكني واضح وليس للشباب أي ارتباط انفعالي ايجابي بمنزله مما يجعله يندفع إلى قضاء معظم يومه خارج البيت في الغالب متسكعا في الشوارع هاربا من السكن الذي يشعر بالضيق فيه.
- ارتفاع نسبة المشاجرات في الأحياء غير المخططة حيث يحصل الشباب منها على نصيب وافر من الشتائم توجه إليهم و اهانات أو ضرب إلى غير ذلك.
- إن كل الظروف السكنية (الايكولوجية) والظروف الأسرية الاجتماعية تتعاون في جعل أحوالهم الحياتية أكثر صعوبة من الشباب في الأحياء المخططة.
- تظهر علامات الانحراف لدى الشباب كالإدمان النسبي على تناول السجائر، كما تنتشر في الأحياء غير المخططة أفعال تعتبر مخلة بالأعراف التربوية والاجتماعية كالقمار وممارسة السرقة وانتشار شرب الخمر، وضعف التعلق بالشعائر الدينية، كما تزداد السرقات والمشاجرات في الأحياء القصديرية بشدة مما يخلق بينهم قلقا نفسيا أكبر يمهد لظهور بذور الانحراف بالنسبة للذين يحصلون على المال بطرق ملتوية لشراء السجائر والخمر وغير ذلك

تحليل بعض العناصر المعمارية للأحياء السكنية بمدينة الجزائر:

يعتبر تحليل العناصر المعمارية في علم النفس أداة هامة لدراسة التوازن المعيشي للفرد باعتباره المحصلة النهائية لعمليات التوافق مع البيئة المشيدة، و يمثل الفضاء السكني الخارجي وحدة التحليل

الايكولوجي الأساسية، فهو أقرب الأمكنة و أكثرها احتكاكا بالفرد، و من ثم أكثرها تأثيرا فيه، لكونه يعكس العلاقة بين التوازن المكاني و التوازن النفسي لشاغلي هذا المكان.

و نظرا للاتساع الذي تعرفه المدن الكبيرة من حيث تعدد أحيائها السكنية، وزيادة كثافتها السكانية، فضلاً عن اتساع نشاطها الاقتصادي بما يصحبه عادة من ضعف في العلاقات والمفاهيم الاجتماعية التقليدية، فإن ذلك يزيد من حدة انتشار ظاهرة جناح الأحداث فيها، وقد اتسع النطاق العمراني لمدينة الجزائر خلال العقدين الماضيين، وانتشرت معه المناطق السكنية المعاصرة التي تم تصميم وتخطيط غالبية أحيائها بطرق تختلف عن النمط التقليدي.

و من منطلق التصميم العمراني التقليدي لمدينة الجزائر فإن التغيرات التي وقعت في العقود الأخيرة في هذا المجال تبدو واضحة جليا، حيث نجد أن النسيج العمراني التقليدي كان متأثرا بالعوامل الدينية والمناخية والسياسية والاجتماعية، ونتيجة لذلك نجد أن جميع المباني في الحي متداخلة من دون حدود أو علامات بارزة، وكأنها نسيج من التمويه المتعمد الذي يلغي الفردية ولا يشجع عليها، فيصعب على العابر في الحي تمييز حجم أو حدود المسكن في النسيج العمراني التقليدي للمدن، والجزء القديم من مدينة القصبة مثال على ذلك، فالعابر في الطرقات والممرات والأزقة المتعرجة للنسيج التقليدي لا يستطيع تحديد حجم أو هوية المسكن ومستوى ثراء الأسرة من الخارج، حيث تظهر جميع المباني متشابهة عند النظر إليها من الخارج، وذلك راجع للتوحد في استخدام مواد البناء وطريقة إنهاء المباني من الخارج، يتميز نظام الطرق في النسيج التقليدي بالتتابع والتدرج الهرمي من العام إلى شبه العام إلى شبه الخاص فالخاص، بحيث تظهر كل منطقة بحدودها الواضحة وهويتها المستقلة ووظيفتها المميزة، مما يحد من عبور الغرباء

غير المرغوب فيهم، ويمكن السكان من إدراكهم بوضوح عند تواجدهم داخل الحي، كما يمنحهم السلطة النفسية لسؤالهم والاستفسار عن سبب وجودهم.

كما أن الانحراف في المجتمعات التقليدية يكاد يكون معدوماً بسبب قوة عوامل الضبط الاجتماعي والأسري وخضوع الفرد خضوعا كاملاً لقيم وتقاليد المجتمع، ولأن طبيعة المجتمع المحلي تعد من أهم المؤثرات الاجتماعية على سلوك الفرد، فإن نوعية الجرائم التي تسود في الريف تختلف عن نوعية الجرائم التي تسود في الحضر أو المدن، كما أن هناك علاقة بين الجريمة وطبيعة المنطقة السكانية، حيث يتسم نمو العمران الحضري للمجتمعات باختلاف الثقافات وانتشار العلاقات السطحية أو غير العميقة بين أفراد المجتمع، وهو ما يؤدي إلى انتشار نوع من (الفوضى) التي تشجع على الجريمة، فتركيز السكان وزيادة كثافتهم في المدن الكبرى وتعدد العلاقات الاجتماعية وتشابكها يؤدي إلى تناقض مفهوم التكافل الاجتماعي بالقياس بأهل الريف، وهذه الخاصية في حياة المدن الكبرى تؤدي إلى ظهور العديد من مظاهر الانحراف والجريمة، يخبرنا تاريخ البحث الاجتماعي في ميدان المدينة والجريمة بأن هناك تلازماً بين الانحرافات السلوكية واتساع العمران، بمعنى آخر أن كبر حجم المدينة وتعقيد العلاقات فيها يصاحبه تحلل من التقاليد وضعف في الضبط الاجتماعي، كما كشفت العديد من الدراسات عن وجود علاقة طردية بين زيادة نسبة الجريمة وكبر حجم المدينة من حيث الكثافة السكانية، فالعلاقات بين سكان المدينة الحديثة تتجه نحو الفردية والنفعية وضعف التماسك الاجتماعي، وتفقد بالتالي العادات والتقاليد والأعراف الكثير من قوتها مما يساعد على تطور الجريمة وأشكالها وأنواعها والأساليب المستخدمة في ممارستها (باهمام، علي بن سالم، 2000). وتتسم المدن الكبرى بترامي أطرافها واتساع مساحتها اتساعا مصحوباً بالعديد من الطرق الرئيسية والفرعية، وكذلك بتعدد وتنوع

أحيائها، كما تتسم بوجود علاقات اجتماعية متشابكة ومعقدة لكثافة سكانية كبيرة في منطقة جغرافية محددة، وارتباطها بنشاط اقتصادي وتجاري واسع، لذا فإن التطور المستمر والنمو المتواصل للمجتمعات في المدن الكبرى يفرز دائماً أنواعا مستحدثة من السلوك المنحرف.

وعندما تتسع المدينة وتصبح ذات كثافة سكانية مرتفعة يرتفع بها مستوى الاحتياجات الإنسانية مما قد يتسبب في ازدياد القلق النفسي بين الشباب، كما أن توفر سبل ووسائل الاتصال بين شتى دول العالم قد يساعد على انتقال أنماط الانحراف من مكان إلى آخر وخاصة في المدن، كما ترسل المدينة للفرد خطاباً مزدوجاً متناقضاً تتصارعه قوى السوق الخاضعة للمال وقوى الأخلاق وتعطي الفرصة للأولى على حساب الثانية.

يتضح مما سبق أن جناح الأحداث –كشكل من أشكال الخروج على قواعد الضبط الاجتماعي– يرتبط ارتباطا مباشرا بطبيعة الحياة في المدن.

كما أن سوء التصميم والتخطيط العمراني للمناطق والأحياء السكنية وما يترتب عليه له تأثير كبير على ضعف أو فقد العلاقات الاجتماعية بين السكان وبالتالي ازدياد الفرص المتاحة لارتكاب جرائم السرقات في الأحياء السكنية. لذلك فمن الضروري الاهتمام بالمعايير التصميمية التي تساهم في خفض فرص الجناح في الأحياء السكنية، وتقويم مدى تطبيق هذه المعايير في الأحياء المعاصرة بمدينة الجزائر.

فتوجه السكان نحو الإحساس بالأمن والمشاركة في إيجاده والثقة في توفره مرتبط بالتصميم والتخطيط الفراغي والمكاني للحي السكني، حيث وجد الباحثون بعد دراسات مستفيضة أن استخدام التصميم والتخطيط العمراني هو أكثر الأساليب فعالية للتحكم في مستوى الانحراف السلوكي في المناطق السكنية، فعلى سبيل المثال، وجد

أن العمارات السكنية ذات المداخل المحصورة ضمن فراغ مشترك يقلل تعرض شققها لجرائم السرقة مقارنة بالعمارات ذات المداخل غير المقيدة أو المفتوحة بغض النظر عن المتغيرات الأخرى كنوع الجنس العرقي للسكان، أو مستوى الدخل، أو الموقع (باهمام، علي بن سالم، 2000).

كما أثبتت الدراسات أن مشاريع الإسكان الضخمة التي تحتوي على عمارات عالية تشجع على ارتكاب الجرائم، لأنها تقوى الشعور لدى الأفراد بالغربة والعزلة وعدم المسئولية، وعدم الاهتمام بما يحيط بالشخص من أحداث (يوسف، وجيه فوزي، 1986).

التدابير و الحلول:

ركزت العمارة الحديثة على مبدأ معين اعتبرته أساسيًا، وهو إمكانية أن يكون المعماري مصلحا اجتماعيا. حيث افترضت أن المعماري يستطيع أن يغير من سلوك أفراد المجتمع من خلال تغيير خصائص البيئة. ويؤكد هذا التوجه أن المعماري يعرف أكثر وأفضل من غيره، وإن من واجباته تحديد شكل بيئتنا، فهو يستطيع توفير الفرص لحياة أفضل.

فالبيئة العمرانية لا تتشكل بترتيب وتجميع الأشكال الهندسية المجردة أو الطبيعة العضوية فحسب، بل إن من واجب المهندس المعماري أن يكون واعيًا بالمفاهيم والقيم الفكرية التي تعكسها أشكال الكتل والفراغات وأنماطها المختلفة، سواء في الجانب الوصفي والتحليلي أو في الجانب التصميمي. كما أن للدراسات السيكولوجية أهميتها الكبيرة أيضًا في تأثيرها في النتاج المعماري من قبل المصممين المعماريين وأيضًا من جانب الساكن ومستخدم العمارة كنشاط إنساني حيوي.

وبالتالي فإن فهم علاقة تصميم البيئة العمرانية بالسلوك الإنساني مطلب مهم للتمكن من رفع مستوى نجاح محاولات منع وقوع الجناح، ذلك لأن نجاح هذه العلاقة يمنح السكان إمكانية التحكم والقوة اللازمة لحماية حياتهم وبيئتهم، وتعتبر معالجة الجوانب البيئية المؤدية إلى وقوع الجناح، أو المشجعة عليه، أو المهيأة له، أو الموفرة للمناخ

المناسب له، أحد الجوانب التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار، لقد وجد أن تكاليف التصميم المعماري والعمراني للحد من الجناح أقل من تكاليف زيادة قوات الأمن، وأقل أيضا من تكاليف الصرف على توفير الحماية الفردية (الخاصة) للوحدات السكنية، والتي تجعلها تظهر في النهاية وكأنها حصون أو قلاع وليست مساكن.

وأهم التدابير الواجب اتخاذها في بعض الأحياء السكنية و التي نطرحها في البحث الحالي على أنها حلول لظاهرة جناح الأحداث، ما يلي:

1-الفضاء الوقائي:

توجد أنواع محددة من الفراغات والتشكيلات المكانية في الأحياء السكنية (مثل المناطق المتوارية والمظلمة) تشجع على حدوث الأنشطة المنحرفة، ويستطيع المعماري المطلع على أسلوب المنحرفين في الإقدام على الجناح أن يتحاشى ببساطة في تصميمه تلك الفراغات التي تدعم الأنشطة الإجرامية، فالجانح في بحث مستمر عن بيئة غير حصينة، ويتم منع الجريمة بتكوين بيئة حصينة وغير مشجعة على ارتكابها ، لذا فإن استعمال التصميم المعماري والعمراني بكفاءة مهم لإلغاء المناطق السكنية غير الحصينة، فالفضاء الوقائي- على سبيل المثال – يعد نموذجاً جيداً للحلول التي تمنع الجناح في البيئة السكنية، وذلك عن طريق إيجاد بناء اجتماعي يتمكن من حماية نفسه، بحيث يكون هناك هدف واحد لمختلف العناصر التي تكون هذا الفضاء، ألا وهو إيجاد بيئة فيها روح الجماعة والشعور العام بالمسئولية، لتحقيق حياة آمنة، لأنه عندما يتولى السكان حماية أنفسهم كأفراد وليس كمجموعة فإنهم يخسرون معركتهم ضد الجريمة.

2- المسافة الوظيفية:

لابد على المصمم خلق فراغات خارجية تقوم بوظيفة اجتماعية، فحتى عندما تكون الشقق متقاربة جدا لابد على المصمم المعماري من توفير مسافة للتباعد بين الأفراد يطلق عليها "مسافة وظيفية"، و على الرغم من أنها مسافة للتباعد إلا أنها تحقق التقارب بين الأفراد: فتوفر الفضاء الشخصي المناسب، و تحافظ على الخصوصية، و تتيح الفرصة للعب الأطفال و لقاء السكان، و غير ذلك من أساليب الحياة الاجتماعية.

3-المعايير التصميمية:

بالإضافة إلى ما سبق نستطيع استخلاص المجموعة التالية من المعايير التصميمية التي يؤدي تطبيقها، في مرحلة تصميم وتخطيط الأحياء السكانية، إلى الحد من الجناح والرفع من مستوى الأمن بها، ونشر الإحساس بالأمن لدى السكان:

أولا/ وضوح المنطقة السكنية وسهولة الدخول إليها:

إن الجناح عبارة عن مفهوم سلوكي، وهناك عدة عوامل تعزز هذا السلوك وتمهد الطريق لارتكابه ومن تلك العوامل هي وضوح المنطقة وسهولة الدخول، ويمكن اعتبار تلك المنطقة واضحة ومتميزة بالنسبة لسكانها والى من هم يسكنون خارجها عندما تضم عدة خدمات و مرافق تجذب العديد من الأشخاص إليها بسهولة دون ضوابط. و المنطقة السكنية التي تسمح بسهولة الدخول إليها توفر بذلك فرصة جيدة للمنحرف حيث تجعل الكثير من الأهداف المهمة مكشوفة لهؤلاء مما تمنح الجانح فرصة في التعرف عليها وتحديد أهدافه لارتكاب جنحته.

كما لا يرغب الأشخاص المتطفلون من اقتحام المنطقة التي تتمتع بإنارة جيدة ولا يقوم بأية محاولة خوفا من أن يكون مراقبا (حامد، فهمي السيد، 1977).

و قد قام جايمس ايشيان (1973) James TIEN بإجراء دراسة حول تأثير إنارة الشوارع ليلا على معدلات حدوث الجريمة فيها، ومن خلال استمارة الاستبيان والمسح الميداني وتقارير

الشرطة والأسئلة الموجهة إلى سكان الشوارع المظلمة والتي جددت إنارتها، فقد تبين أن شعور السكان بالخوف من الجريمة قد تناقص بشكل كبير، وان محلاتهم السكنية المضيئة ليلا أصبحت أكثر أمانا، حيث هجرها المجرمون وانتقلوا إلى مناطق سكنية أكثر عتمة. و قد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج المهمة مما دفع بالحكومة الأمريكية اعتماد نتائجها في برامج مكافحة الجريمة من خلال تصاميم البيئة (مُحَّد توفيق مُحَّد الحاج حسن، 2007، ص: 53).

ثانيا/ وضوح المداخل في الحي كبوابات تحدد للحي نطاق الحيازة الخاص به، وتمنحه هويته المميزة بطريقة تمكن السكان من مراقبة هذه المداخل والتحكم فيها.

ثالثا/ تنمية مفهوم الحي من خلال التأكيد على إبراز هويته المميزة وتحديد نطاق الحيازة للفراغات المشتركة به، وتطبيق نظام التدرج الهرمي للشوارع والفراغات، مما سيؤدي إلى تمكين السكان من القيام ببعض الأنشطة المشتركة خارج الوحدات السكنية وبالتالي تقوية العلاقات الاجتماعية بينهم، وتمييز الغرباء بسهولة ووضوح.

رابعا/ توظيف مفهوم تنسيق الحي من خلال توظيف العناصر الحيوية، مثل الأرصفة والتشجير والإضاءة والجلسات المظللة والمحمية ومباني المرافق والمحلات التجارية، وكذلك توفير الفراغات المشتركة شبه الخاصة كمناطق تجمع ضمن الحي السكني.

خامسا/ إلغاء المناطق التي تمكن الجانح من الاختباء، مثل بقاء القطع السكنية بيضاء (غير مطورة) ومنتشرة داخل الحي وبين الوحدات السكنية.

فأكثر الفراغات المؤثرة هي التي تقع بين المباني دون أن تخصص لمبنى معين مما يسمح للغرباء باستخدامها وبالتالي تزداد مجهولية الأشخاص في الحي السكني، مما يجعل الجانحين يشعرون بالأمان الذي يفتقده الساكنون في الحي أو المبنى.

قائمة المراجع :

1. **أحسن مبارك طالب (2010)**: الجريمة في الوسط الحضري، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
2. **باهمام علي بن سالم (2000)**: توظيف التصميم العمراني للحد من الجريمة في المناطق السكنية. مجلة جامعة أم القرى للعلوم و الطب والهندسة. المجلد 12 العدد 2.
3. **بلقاسم، رمضان (1990)**: البعد الإنساني في العمارة، ليبيا.
4. **حامد، فهمي السيد(1977)**: المسائل الاجتماعية في الإسكان والتخطيط الحضري، مطبعة الأهرام، القاهرة.
5. **رمسيس بهنامز(1970)**: علم الإجرام، الإسكندرية: منشأة المعارف.
6. **زهرة جاسم (1992)**: مشكلة الأحداث في دولة الإمارات، ندوة الثقافة و العلوم، دبي.
7. **شمسة مُحَمَّد عبد الحميد (1996)**: ظاهرة انحراف الأحداث من منظور علم الاجتماع في ندوة انحراف الأحداث، أبو ظبي.
8. **الطاهر أحمد الزاوي (بدون سنة)**: ترتيب القاموس المحيط، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، دار الفكر بيروت.
9. **عبد الرحمان مُحَمَّد أبو توتة (1999)**: علم الإجرام، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
10. **عبد المعطي أحمد (1994) في أحمد مصطفى العتيق:** المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثامن و الثلاثون، العدد الأول (2001).

11. **علي بوعناقة (1983)**: الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية والاجتماعية على الشباب، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة.

12. **مُحَمَّد الشامري (1988)**: دراسة وصفية على الأحداث المنحرفين بدار الملاحظة بالرياض.

13. **مُحَمَّد توفيق مُحَمَّد الحاج حسن (2007)**: أهمية و دور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين.

14. **محي الدين مختار (1985)**: مشكلة انحراف الأحداث في الجزائر عواملها ونتائجها، دراسة ميدانية في مركز إعادة التربية في عنابة وقسنطينة، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة.

15. **منى جمعة عيسى البحر (1991)**: الأسرة و جنوح الأحداث في مجتمع الإمارات، جمعية الاجتماعيين، الشارقة.

16. **موزة سعيد زعل (1992)**: جنوح الأحداث في دولة الإمارات، ندوة الثقافة و العلوم، دبي.

17. **نوار الطيب (1997)**: جرائم القتل في المجتمع الجزائري، دراسة العوامل والآثار وطرائق العلاج، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتورة دولة في علم الاجتماع، جامعة باجي مختار، عنابة.

18. **يوسف، وجيه فوزي (1986)**: المهندس المعماري والناس، مجلة المهندسين، العدد 380 القاهرة.

19. **Cusson**, **Maurice** (**1992**) : L'Analyse criminologique et la Prévention situationnelle, » Revue Internationale de Criminologie et de Police Technique, Vol. XLV, No.20.

20. **Cusson**, **Maurice** (**2000**) : La Criminologie, (3me – ed), Hachette, Paris.

21. **Gordon**, **Marshall** (**1996**): Dictionary of Sociology, Oxford, University, Press, Oxford, p. 547.

22. **Holloway**, **S**. **and Valentine**, **G**. (**ed**) (**2000**): Children's geographies: playing, living, learning, London: Routledge.

23. **Khalifa**, **H**. (**2001**): Changing Childhood in Saudi Arabia: a Historical Comparative Study of Three female Generations, Ph.D. Thesis, University of Hull.

24. **Shaw**, **Clifford; McKay**, **Henry** (**1942**): Juvenile Delinquency and Urban Area, Chicago University Press. Chicago.

25. **Site internet**:
http://www.omania.net/avb/printthread.php?t=32396)